سعر الصرف التدريجي و التقشف التوسّعي في العراق
سياسات إصلاحية في بيئة غير مهيّأة

د. سهام يوسف

11 كانون الثاني 2026

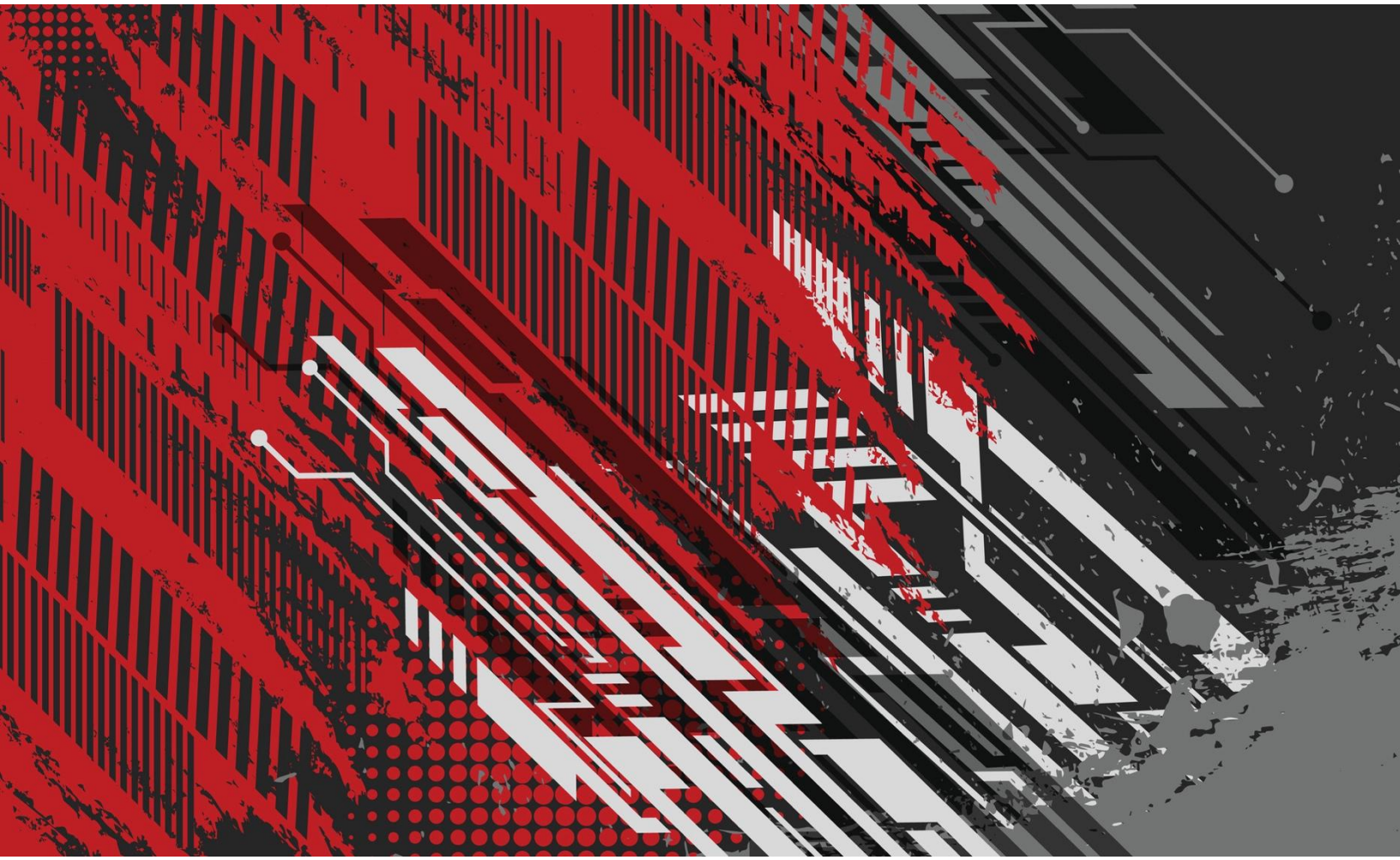

حقوق النشر محفوظة © 2025 | iraqieconomists.net | info@iraqieconoists.net | الهاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٦٦٢٩٦٦٠٠+ | منذ عام ٢٠٠٩

سعر الصرف التدريجي و التقشف التوسّعي في العراق سياسات إصلاحية في بيئة غير مهيّأة

مقدّمة

تُطرح سياسات التخفيض التدريجي لسعر الصرف والتقشف التوسّعي في الخطاب الاقتصادي بوصفها أدوات إصلاح قادرة، في ظروف معينة، على معالجة الاختلالات الخارجية وضبط المالية العامة وتحفيز النمو. غير أن نجاح هذه السياسات ليس مسألة تقنية بحتة، بل يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالبنية الاقتصادية والمؤسسية التي تُطبّق فيها. في هذا السياق، برزت مقترحات اقتصادية تتعلق بالتقشف التوسّعي وسعر الصرف التدريجي كخيارات لإصلاح المالية العامة، لكن مدى ملاءمتها للعراق يثير تساؤلات جدية. يهدف هذا المقال إلى تقييم مدى ملاءمة هاتين الأداتين للاقتصاد العراقي، في ضوء خصائصه الريعية، واعتماده شبه الكامل على النفط، وضعف قطاعه الإنتاجي غير النفطي.

التخفيض التدريجي لسعر الصرف

التخفيض التدريجي لسعر الصرف هو سياسة نقدية تُعرف في الأدبيات الاقتصادية بإدارة قيمة العملة عبر تعديلات صغيرة ومتكررة بدلاً من صدمات حادة مفاجئة، بهدف تحقيق توازن خارجي وتحسين التنافسية دون التسبب في اضطرابات اقتصادية كبيرة .(Williamson, 1985) يرتبط تاريخيًا بنظرية أحزمة سعر الصرف التدريجي (Crawling Peg) التي تسمح للبنوك المركزية بتعديل سعر الصرف تدريجيًا وفقًا لمؤشرات اقتصادية مثل التضخم وميزان المدفوعات .(Edwards, 1989) يُعد النظام التدريجي وسطًا بين السعر الثابت الكامل والتعويم الحر، ويهدف إلى تحقيق المرونة دون زعزعة الاستقرار الاقتصادي، مع إمكانية امتصاص الصدمات التضخمية بشكل أقل حدة.

الأطر النظرية الحديثة تشير إلى أن سياسات سعر الصرف يجب أن تُدمج مع سياسات دعم الإنتاج المحلي وتحفيز الاستثمار لضمان الاستفادة من تنافسية العملة، خاصة في الاقتصادات الناشئة التي تعاني من اختلالات خارجية.(,Edwards, 1989)

نظريًا، تُستخدم هذه السياسة في الاقتصادات التي تعاني من اختلالات خارجية، حيث يُفترض أن يسمح التدرج للأسواق بالتكيّف، ويحدّ من الصدمات التضخمية، ويفتح المجال أمام السياسات المالية والتجارية للتفاعل الإيجابي معها. إلا أن هذا المسار يفترض وجود قاعدة إنتاجية مرنة، وقطاع خاص قادر على الاستجابة لتغيرات الأسعار، ونظام مالي قادر على امتصاص الصدمات دون تمريرها بالكامل إلى المستهلك.

شروط النجاح المحتملة لتخفيض سعر الصرف التدريجي

1.وجود سياسة صناعية وزراعية فعّالة تدعم الإنتاج المحلي القابل للإحلال محل الواردات.
2.توفير تمويل إنتاجي حقيقي موجّه نحو القطاعات القابلة للنمو، لا التمويل الاستهلاكي أو الريعي.
3.ضبط المنافذ الحدودية وتنظيم الاستيراد بما يحدّ من الإغراق ويمنع تسرب الأثر إلى قنوات التهريب.
4.تبنّي سياسة دخل واضحة تحمي الفئات الهشّة من انتقال الأثر التضخمي إلى الدخول الحقيقية.
وفي غياب هذه الشروط، يتحول التخفيض التدريجي لسعر الصرف إلى مجرد أداة لتحسين الحسابات الاسمية للموازنة، على حساب تآكل القوة الشرائية وارتفاع الضغوط الاجتماعية، دون تحقيق أثر إنتاجي أو تنموي ملموس.

التجارب الناجحة للتخفيض التدريجي لسعر الصرف

شهدت بعض الدول نتائج إيجابية من اعتماد سياسات التخفيض التدريجي للعملة في بيئات مؤسسية واقتصادية مناسبة. على سبيل المثال، تشيلي خلال الثمانينيات نجحت في تثبيت سعر الصرف تدريجيًا، ما ساعد على تحسين التنافسية الخارجية دون توليد صدمات تضخمية كبيرة، بفضل قاعدة إنتاجية قوية وقطاع تصديري مرن. كذلك، الهند في أوائل التسعينيات طبقت تخفيضات تدريجية في سعر الروبية ضمن برنامج إصلاح اقتصادي شامل، مع حماية جزئية للصناعة المحلية، مما أدى إلى تحسين الميزان التجاري وزيادة الاحتياطيات الأجنبية دون أضرار كبيرة على القوة الشرائية. وأخيرًا، أوروغواي اعتمدت سياسة مماثلة خلال التسعينيات لدعم التصدير وتقليل العجز الخارجي، مستفيدة من قطاع مالي مستقر ونظام رقابة فعال.
هذه التجارب تشير إلى أن نجاح التخفيض التدريجي ليس مضمونًا إلا إذا توفرت شروط محددة: قاعدة إنتاجية قابلة للتوسع، قطاع خاص نشط، نظام مالي مؤسسي قادر على امتصاص الصدمات، وإدارة حكومية شفافة.

وبالمقارنة، العراق يفتقر لمعظم هذه الشروط، مما يجعل أي محاولة لتخفيض سعر الصرف تدريجيًا محفوفة بالمخاطر، وقد تتحول بسرعة إلى تضخم مستورد يضعف القوة الشرائية ويزيد الضغوط على المواطن.

قيود تطبيق التخفيض التدريجي لسعر الصرف في العراق

تختلف الحالة العراقية جذريًا عن الافتراضات النظرية السابقة. فالاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي أحادي المصدر، يعتمد على النفط في تمويل الإنفاق العام، بينما تمثل الواردات النسبة الغالبة من الاستهلاك المحلي، سواء للسلع الغذائية أو الوسيطة أو الرأسمالية. وفي ظل ضعف الزراعة والصناعة التحويلية، لا يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى تحفيز الإنتاج المحلي، بل يتحول مباشرة إلى قناة لنقل التضخم المستورد.
وتُظهر البيانات أن الغذاء والدواء يشكّلان وزنًا مرتفعًا في سلة الاستهلاك، ما يجعل أي تعديل في سعر الصرف ذا أثر فوري على مستويات المعيشة, وعليه، فإن التخفيض التدريجي لا يعمل كأداة تصحيح هيكلي، بل كآلية ضغط على الدخول الثابتة.
في السياق العراقي ايضا ، لا يعمل سعر الصرف كأداة تخصيص اقتصادي بقدر ما يعمل كأداة تمويل مالي غير مباشر. إذ يُستخدم التخفيض التدريجي فعليًا لزيادة الإيرادات الدينارية المتأتية من النفط، وتقليص العجز الاسمي في الموازنة، دون معالجة الأسباب البنيوية للعجز. وبهذا المعنى، تتحول السياسة إلى ضريبة تضخمية غير معلنة تُحمَّل على الموظفين وذوي الدخل المحدود.الأخطر من ذلك أن نجاح تخفيض سعر الصرف التدريجي يفترض وجود سيطرة مالية ومؤسسية تمنع تسرب الأثر إلى قنوات الريع والتهريب. لكن في العراق، حيث لا تزال قنوات تهريب السلع والعملات، وازدواجية الرواتب، وضعف الرقابة قائمة، فإن أي تخفيض في سعر الصرف لا يُعاد تدويره في الاستثمار أو الإنتاج، بل يُمتص سريعًا في هوامش ربح غير إنتاجية، ما يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية دون مقابل تنموي.

من زاوية الاستدامة النقدية، ورغم امتلاك البنك المركزي العراقي احتياطيات أجنبية مرتفعة نسبيًا، إلا أن الاستقرار النقدي القائم ليس ناتجًا عن توازن اقتصادي داخلي، بل عن إدارة نقدية دفاعية تعتمد على الاحتياطيات لامتصاص الاختلالات. وفي غياب إصلاح مالي وهيكلي، فإن تخفيض سعر الصرف التدريجي يضعف هذا الاستقرار بدل أن يعززه، لأنه يزيد الطلب على الدولار كأداة تحوط، ويقوض الثقة بالعملة المحلية على المدى المتوسط.

ويتعاظم هذا الأثر في ظل ضعف السيطرة المؤسسية، واستمرار قنوات التهريب والريع، حيث لا يُعاد تدوير أثر التخفيض في الاستثمار المنتج، بل يُمتص في هوامش ربح غير إنتاجية، ما يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية دون تحقيق مكاسب تنموية.

التقشف التوسّعي

التقشف التوسّعي (Expansionary Austerity) هو مفهوم اقتصادي مثير للجدل يفترض أن تقليص الإنفاق الحكومي وضبط العجز قد يؤديان، في ظروف محددة، إلى تحفيز النمو الاقتصادي بدل خنقه (Blyth, 2013).

بعبارة مبسّطة أنه ليس كل تقشف انكماشيًا بالضرورة؛ أحيانًا يكون التقشّف مدخلًا للتوسّع,أنصار هذا المفهوم يرون أن خفض الإنفاق يمكن أن يخلق توسعًا عبر أربع قنوات:

1.استعادة الثقة: تقليص العجز والدين يُطمئن المستثمرين ويخفض علاوة المخاطر، مما يشجع الاستثمار الخاص.

2.انخفاض أسعار الفائدة: انضباط المالية العامة يقلل ضغط الدولة على الاقتراض، ويسمح بخفض الفائدة، مما يعزز الاقتراض والاستثمار الخاص.

3.إعادة تخصيص الموارد: تقليص الإنفاق غير المنتج يفتح المجال أمام القطاع الخاص، وتحويل الموارد إلى استثمار إنتاجي كثيف العمال.

4.تحفيز الصادرات: أحيانًا يُرافق التقشف ضبط للأجور أو سعر الصرف، ما يعزز القدرة التنافسية الخارجية.

شروط نجاح هذا التقشف, يتطلب اقتصادًا متنوعًا، قطاعًا خاصًا نشطًا، نظامًا مصرفيًا فعّالًا، مصداقية عالية للحكومة، وبيئة مؤسسية قوية.(Blyth, 2013)

أن نجاح هذه السياسة مشروط بوجود اقتصاد متنوع، وقطاع خاص نشط، ونظام مصرفي فعّال، ومؤسسات قوية قادرة على ضبط الهدر والفساد.

التجارب الناجحة للتقشف التوسّعي

على الرغم من الطابع النظري المثير للجدل للتقشف التوسّعي، هناك بعض التجارب الدولية التي أظهرت نجاحًا محدودًا في ظروف مؤسسية واقتصادية مناسبة. على سبيل المثال، الدنمارك في التسعينيات اعتمدت سياسة تقشف مع توجيه الموارد نحو مشاريع إنتاجية واستثمارية، ما ساعد على خفض الدين العام وتحفيز نمو القطاع الخاص دون إحداث ركود كبير، مستفيدة من اقتصاد متنوع وقطاع مصرفي فعال. كذلك، أيرلندا قبل الأزمة المالية العالمية عام 2008 نجحت في ضبط العجز من خلال تقليص الإنفاق غير المنتج مع استثمار الموارد في بنية تحتية وخدمات عامة أساسية، مما عزز الثقة في الاقتصاد وجذب استثمارات القطاع الخاص. وفي كلتا الحالتين، كان نجاح التقشف التوسّعي مرتبطًا بوجود قاعدة إنتاجية قوية، مؤسسات مالية ومصرفية فعّالة، وشفافية حكومية عالية.

تشير هذه التجارب إلى أن التقشف التوسّعي يمكن أن يكون أداة فعّالة فقط إذا توفرت هذه الشروط، وهو ما يجعل تطبيقه في العراق اليوم غير مجدٍ عمليًا، نظرًا لاقتصاد ريعي يعتمد على النفط، ضعف القطاع الخاص، ارتفاع الاستيراد، وانتشار الهدر والفساد، مما يحوّل أي تقشف إلى انكماشي يزيد الركود والبطالة.

هل شروط تطبيق التقشف التوسّعي في العراق متوفرة؟

يفتقر الاقتصاد العراقي إلى معظم الشروط اللازمة لنجاح التقشف التوسّعي. فالطلب الكلي تقوده الدولة، والقطاع الخاص محدود، والاستيراد مرتفع، وسوق العمل يعاني بطالة وبطالة مقنّعة واسع.
إضافة إلى ذلك، وجود القيود العملية لتطبيقه، منها :
1.عدم تفعيل الحساب الموحد للخزينة و غياب الحسابات الختامية الدورية .
2- ازدواجية الرواتب والفضائيين: آلاف الموظفين يتقاضون رواتب مزدوجة أو بلا إنتاج فعلي .
3. الهدر المالي والمشاريع الوهمية: عقود ومشاريع مؤجلة أو وهمية بمليارات الدينارات والتهريب.
4. ضعف مؤسسات التخطيط والرقابة: الرقابة على تنفيذ المشاريع الاستثمارية ضعيفة ولا توجد مؤشرات أداء واضحة.

هذه القيود تجعل من المستحيل عمليًا تحويل خفض الإنفاق إلى إعادة تخصيص إنتاجية للموارد. وبالتالي، فإن أي تقشف يُطبّق في هذا السياق سيكون تقشفًا انكماشيًا مباشرًا، يؤدي إلى تقليص الطلب الكلي وزيادة الركود والبطالة, وذلك بسبب افتقار العراق للشروط المؤسسية والهيكلية لتطبيقه.

الحلول المقترحة لأزمة العجز المالي في العراق

في ظل عدم جدوى التقشف التوسّعي وسعر الصرف التدريجي في الفترة الحالية، تصبح السياسات المالية قصيرة ومتوسطة الأجل ضرورة حتمية لمعالجة العجز المالي العراقي، وذلك عبر أربعة محاور متكاملة:

1.تفعيل الحساب الموحد للخزينة وإعداد الحسابات الختامية الدورية

يهدف هذا الإجراء إلى توحيد جميع الإيرادات، سواء من الوزارات أو المجالس المحلية أو أمانة بغداد، ضمن حساب مركزي واحد للبنك المركزي العراقي، مع إعداد حسابات ختامية دورية توضح الموارد الحقيقية ونقاط الهدر والازدواجية، مثل الرواتب المزدوجة والموظفين الفضائيين. هذا يعزز الشفافية ويتيح للحكومة توجيه الموارد إلى أولويات إنتاجية حقيقية .

2.مكافحة الفساد والتهريب والسيطرة على الإيرادات النفطية

تشمل هذه الخطوة ضبط بيع النفط وإلغاء قنوات الريع، بحيث يتم تحويل الإيرادات النفطية مباشرة إلى الخزينة العامة. ويهدف هذا الإجراء إلى ضمان أن تصل الموارد إلى النفقات الأساسية التي تحفز النمو، بدل أن تُستنزف في أرباح غير إنتاجية أو تهريب .

3.إعادة هيكلة الإنفاق العام وتحويل الموارد غير المنتجة إلى مشاريع إنتاجية

يجب مراجعة جميع العقود والمشاريع المؤجلة أو الوهمية، مع الاحتفاظ بالإنفاق الضروري الذي يضمن استقرار الدولة. كما ينبغي توجيه الموارد المحررة نحو مشاريع كثيفة العمالة والإنتاج، مثل الزراعة المحلية، الصناعات الغذائية الأساسية، والخدمات اللوجستية. هذا النهج يحول الأموال غير المنتجة إلى فرص عمل فعلية ويزيد الطلب على السلع والخدمات المحلية .

4.تحسين تحصيل الإيرادات غير النفطية واستثمار القوى البشرية

يتضمن ذلك تحديث نظم الضرائب والرسوم وتحسين التحصيل من الشركات الكبيرة والمستثمرين، مع برامج تدريبية لتحويل البطالة المقنّعة إلى إنتاج محلي. كما يمكن توجيه القوى العاملة غير المستغلة نحو قطاعات إنتاجية محددة لزيادة الإنتاجية وتعظيم استخدام الموارد البشرية المتاحة.

5.إدارة الاحتياطيات والدين العام بشكل مستدام

يجب استخدام الاحتياطيات الأجنبية لتغطية العجز المؤقت فقط، مع الحفاظ على الاستدامة المالية وتجنب اللجوء إلى تمويل العجز عبر الاقتراض الداخلي بأسعار مرتفعة، لضمان عدم زيادة تكلفة خدمة الدين على الموازنة .

الخاتمة

تخلص هذه الدراسة إلى أن تطبيق سياسات التخفيض التدريجي لسعر الصرف والتقشف التوسّعي في العراق، في ظل البنية الاقتصادية والمؤسسية الحالية، لا يشكّل مسارًا إصلاحيًا فعّالًا. بل على العكس، قد يؤدي إلى تضخم أعلى، وتآكل في الدخول الحقيقية، وتقشف انكماشي يعمّق الاختلالات بدل معالجتها. وعليه، فإن أي نقاش جاد لهاتين الأداتين يجب أن يُسبق بإصلاحات هيكلية في المالية العامة، وبناء قاعدة إنتاجية حقيقية، وتعزيز الإطار المؤسسي والرقابي، قبل اللجوء إلى سياسات ذات كلفة اجتماعية مرتفعة.

المراجع

1.Williamson, J. (1985). Theory and Practice of Crawling Pegs and Intermediate Exchange Rate Regimes

2.Edwards, S. (1989). Real Exchange Rates, Devaluation, and Adjustment

3.Blyth, M. (2013). Austerity: The History of a Dangerous Idea, Oxford University Press.

4..Ardanaz, M., et al. (2025). Expansionary Fiscal Consolidation in Emerging Economies.

الكاتب: دكتورة سهام يوسف

دكتوراه في الاقتصاد الدولي، المدرسة العليا للإحصاء والتخطيط، وارشو، بولندا. تقيم حالياً في المغرب.

عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنّية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتبناها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600